ضحايا الموت المعلن في السياسة.. هادي المهدي والآخرون

علي حسن الفواز

يبدو أن الأداء السياسي للكثير من فرقاء السياسة العراقية تحول إلى شكل غرائبي صاخب ومثير لشهوات العنف والأصوات العالية، وربما لصناعة العديد من الضحايا الذين كانوا يعيشون تراجيديا السياسة بوصفها تطهيرا، ورسالة مباركة لإنقاذ الإنسان من طغيان أخيه الإنسان..

لعبة السياسة باتت الأكثر قربا من مفهوم التعسكر، وأحيانا تتحول إلى ما يجعلها الاكثر دافعية لامتلاك الاستعدادات والنوايا للتمرد على أي سياق وطني جامع. ولعل مايحدث الآن على سطح هذه السياسة من تجاذبات وتهديدات وتقاطعات يعكس اضطراب نظرها إلى الواقع المأزوم، والى ما يفجّر الكثير من تداعياته وجوانياته، مثلما تضعنا شروط اللعبة أمام نوع من القلق السياسي المريب، القلق المفتوح على اطمئناننا، وعلى يوميات خطابنا السياسي المربك والباحث عن حلول عجولة، وعلى لحظتنا الوطنية المحررة من زمان سرديات الأوهام الكبرى، والداخلة في سرديات مضادة لم نعرف بعد شفراتها وطرق التعاطي مع مخيالها وسرائرها..

أزمة هذا الأداء السياسي بدأت تنعكس على كل شيء، بدءا من الشارع، وهموم الناس، وتعقيدات المشهد الأمني، و توزيع الوظائف والأدوار، ولاتنتهي عند الخوف على حيوات

هادي المهدي

الناس الذين يواجهون محنة الأزمة السياسية من خلال تصعيد عبثية الموت الذي تصنعه المجاميع الإرهابية و(مشعلو الحرائق)إذ أضحت مظاهر الأزمة مكشوفة على غابة من الازمات، وعلى متاهة مريبة يصطنع لها البعض من سياسيي الأزمة توصيفات وخرائط وإشكالا تهدد الاطمئنان الوطني بـ(الويل والثبور وعظائم الأمور) والأغرب من ذلك، إن سياسيي الأزمة ينظرون للواقع السياسي وكأنه إقطاعيات خاصة، وان تهديدها يضع الواقع والناس-سكان هذه الإقطاعيات- أمام لعبة الفقدان والتخلي، وربما لعبة مواجهة أخطار أكثر رعبا وأكثر إثارة للفزع والغلو في النظر إلى افق المتاهة.. والمجاهرة بالرصاص الكاتم او الفاضح للصوت، والتحريض بالمقابل على الاستغراق بالمزيد من الصمت، الصمت الذي بالأمس قتل المخرج المسرحي هادي المهدي بطريقة مثيرة للخوف، إذ اغتالته قوة سوداء لاشأن لها سوى إشاعة الموت، يشبه الموت أحيانا.

قد يقول قائل ما علاقة اغتيال هادي المهدي بالأزمة السياسية، وهل كان المهدي أحد الفرقاء السياسيين المثيرين للجدل أم انه كان رجل مظاهرات واحتجاجات كفلها الدستور والقانون والحق المدني؟

هذا السؤال المريب والإشكالي يضعنا في صلب المواجهة، لان (الموت المعلن) للمهدي كان وجها مقنعا للفوضى السياسية التي ترش غبارها على كل الجهات، وربما لمزيد من خلط الأوراق، إذ بات هذا الغبار خانقا وملوثا، وباعثا على إصابة الجسد والمكان واللغة بنوع من الهوس والرهاب والإباحة القهرية التي يمكن أن تصنع المزيد من المقابر الوطنية والثقافية، مثلما كان موته صورة للوجه الإنسي للازمة التي يعلو فيها- وعلى رؤوس الأشهاد- صوت الرصاص ويهبط صوت الإنسان، إذ يختلط الأسود والأبيض، وكل الثنائيات المفارقة، تلك التي قد يعيدنا اصطدامها الفجائعي إلى لعبة الرعب والخوف والعبث السوداوي، والى اجتهادات فقهاء القتل المجاني والتكفير الأيديولوجي والعقائدي. إزاء هذه المحنة التي تكبر مثل جرح نازف، لاأملك إلا أن أعيد قراءة ملفاتها المفتوحة على فواجع محنتنا اليومية، والنبش في عوالمها الجوانية الغائرة، وتلمّس سرائرها السياسية والأمنية والثقافية، والتي تجد لها-على وفق التصميم- أبطالا ووعاظا وفقهاء ومثيري شغب، والذين يشهرون كل الأسلحة ودونما ارتياب أو خشية أو خجل، حتى باتت بعض صور الأداء السياسي في هذا السياق المعلن، وكأنها فتوى بالقتل، قتل لكل الذين يتحدثون بأصوات عالية كما كان يجاهر هادي المهدي، ولكل الذين انحاوزا إلى الصمت النبيل كما فعل سابقا كامل شياع الذي اغتاله ذات الرصاص وذات الفكر وذات حاملي أقنعة المحنة..

أزمة السياسي تحولت إلى أزمة عمومية، وأزمة تمسّ الأخلاق وتمس القيم، وتمسّ الانتماء أيضا، لان البحث عن حلول حقيقية لمحنة البلاد، لاتعني تحويلها الى(حائط للبنادق) ولاتعني تحويل الناس الى(كائنات مختبر)ولا تعني أيضا إباحة التعبير عن فقه الموت دونما الحديث عن فقه أكثر نبلا للحياة. وهذا ما يدفعني للدعوة الى ضرورة شرعنة فقه الحياة، والدعوة بشكل استثنائي للسياسيين المأزومين والباحثين عن حروب وحرائق جديدة، لان يراجعوا ملفاتهم الشخصية، وحتى أوراقهم الثبوتية ليتيقنوا ان هذه الطرق لاتؤدي الى الحرير أبدا، ولاتقود اصحابها الى الكنوز مهما غلت واتسعت يومياتهم، اذ انها ستضعهم عند حافات حادة من الصعب الاطمئنان الى السكنى فيها.. انها دعوة لتحسين الاداء السياسي، والوعي السياسي، وتعديل زاوية النظر كما يقول السرديون الى غابة السياسة المكتظة بالاوهام أكثر من اكتظاظها بالأشباح. واحسب ان هذه الزاوية المقترحة ستكون هي الجغرافيا الاكثر اطمئنانا، مثلما ستكون ايضا صانعة الرؤية الواضحة التي ستجعل الجميع يرون أحجامهم الحقيقية وليست المضللة، ليعرفوا أن صناعة المواقف الواقعية إزاء الأخطار، هي الأكثر جدّية في مواجهة استحقاقات المستقبل، مثلما ستكون صناعة الأصدقاء والأصحاب هي أكثر قدسية وسمواً من صناعة الأعداء..

على هامش الصراحة

شهادتي عن وزير التجارة

■ إحسان شمران الياسري

فجر السبت ٢٠١١/٩/١٠، وعندما كنا على متن الطائرة التركية التي تنقلنا إلى بغداد.. وقبل الإقلاع بدقائق، كان احد الشباب متذمراً من شيء لم نفهمه، وكانت معه مجموعة اعتقد أنها عائلته..

كان الشاب يدعو العائلة لمغادرة الطائرة احتجاجاً على أمر ما.. وقد حاول طاقم الطائرة تهدئته، وأحسست أن الأمر سينتهي بصعود رجال الأمن إلى الطائرة لاعتقال الشاب الذي كان (ظاهرياً) يثير الشغب في الطائرة. ومن الكلام والحوار والأخذ والرد وبقية معالم القضية، تبين إنها قضية تستحق هذه العاصفة.. كان الشاب يحمل مجموعة أوراق تسمى في عالم التجارة والأعمال (منفست).. أي أوراق تخليص أو نقل مادة أو سلعة.

تبين أن الشاب يحمل أوراق نقل رفات احد الشهداء.. أما سبب ثورته فلأن طاقم الطائرة وبعد أن صعد الشاب وعائلته إلى الطائرة أبلغوه بأن صندوق الأمتعة في الطائرة امتلأ بالحقائب ولم يعد ثمة متسع لرفات الشهيد، لذا سيصل الرفات في طائرة لاحقة!!.. كانت ثورة الشاب شديدة، وكانت دعوته لمغادرة الطائرة هي أقصى ما توصل إليه فكره المجروح بالمقاربة بين حقائب المسافرين ورفات الشهيد. كان يجلس في المقعد الأول من الطائرة السيد وزير التجارة والى جانبه السيد وزير الخارجية.. وكنا نجلس خلفهم.. عندها نهض السيد وزير التجارة وتحدث إلى الشاب، ثم تحدث إلى طاقم الطائرة. كان تدخل السيد الوزير باتجاه عدم مغادرة الشاب وعائلته الطائرة مهما كانت الأسباب،وإصراره على عدم إقلاع الطائرة بدون رفات الشهيد.. وبعد مداولات واتصالات مع إدارة شركة الطيران انتهت المشكلة ونُقل الرفات إلى الطائرة ووصل الشهيد إلى ارض الوطن بفضل تدخل الوزير العراقي الذي عز عليه أن يصل لأهله، فيما ينتظر الشهيد فرصة أخرى، وطائرة أخرى ليرتاح أبديا على ثرى بلاده.

إن نموذج الوزير الإنسان، هي التي تحتاج إليها أمتنا العراقية والتي تحاصرها، وتتدخل في مصائرها نماذج ليست لها صلة بالناس وهمومهم وتطلعاتهم. فتحية للسيد وزير التجارة الإنسان والمناضل والمسؤول.. وتحية للشهيد الذي ركب معنا عائداً للعراق.

كاريكاتير عربي

■ عبد الله محرقي - جريدة أخبار الخليج - البحرين

نقاط مهمة إلى لجنة مراجعة بيوعات عقارات الدولة

رعد البدري

وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإيقاف بيع العقارات العائدة للدولة وتشكيل لجنة لمراجعة جميع البيوعات التي تمت منذ ٢٠٠٣/٤/٩ ولحد الآن.. ورغم أن هذا القرار جاء متأخراً إلا أن مجلس الوزراء حسناً عمل عندما وجّه بإيقاف بيع العقارات، حيث أن العقارات العائدة للدولة سواء تلك التي بيعت أوملكت فمن الضروري اعادة النظر فيها.

ويبدو أن هذا القرار جاء نتيجة ما يرد للمجلس من تقارير وما توصلت إليه هيئة النزاهة نتيجة تحرياتها وتدقيقاتها أو ما يصل إليها من تقارير بواسطة الايميل الذي نشرته على موقعها الالكتروني... إن اللجنة سوف تراجع البيوعات التي قامت بها دوائر الدولة المخولة بالبيع وهي(عقارات الدولة بالنسبة للأملاك المسجلة باسم وزارة المالية ودائرة عقارات الأمانة بالنسبة للعقارات المسجلة باسم أمانة بغداد ومديريات البلديات في أقضية ونواحي عموم المحافظات بالنسبة للأملاك المسجلة باسم البلديات.

إن المتطلع لآليات البيع يجد أنها متشعبة وقد يصعب على اللجنة الخوض بتفصيلاتها كما ينبغي، ما سيفوت الفرصة عليها للعثور على جميع العقارات التي تم نقل ملكيتها... خاصة تلك العقارات غير المستوفية لشروط نقل الملكية بيعاً أو تمليكاً.. وبالتالي سوف تبتعد عن الهدف الذي شكلت من اجله و لن تتمكن من التوصل إلى حقائق الأمور. لقد تم نقل ملكية عقارات إلى هيئات أو جمعيات أو منظمات أو أشخاص خارج سياقات القوانين والأنظمة والتعليمات منذ سقوط النظام السابق ،مستغلين الانفلات الأمني من جهة وعدم استئناف دوائر الدولة عملها إلا بعد مرور فترة وتشكيل مجلس الحكم بالإضافة إلى فقدان وحرق الكثير من الأوليات التي تخص سجلات التسجيل العقاري وملفات الملكية في دائرة عقارات الدولة والدوائر البلدية والأمانة والتسجيل العقاري. فقد تم حرق جميع أضابير البيع والإيجار لعقارات الدولة في مقرها العام أو فروعها في المحافظات.. كما تم حرق وإتلاف ما يقارب ٩٠ ٪ من أضابير وسجلات العقارات التي وزعت إبان النظام السابق للعسكريين في مضمار العابد في ما يسمى بمقاطعة بزايز الفضيلية وأضابير التسجيل العقاري في الإدارة العامة والتسجيل العقاري في الرصافة ومدن أخرى عديدة. في بادئ الأمر كان التوقع السائد أن دوائر الدولة قد تعرضت للسلب والنهب بسبب سقوط النظام وعدم وجود سلطات محلية تحافظ على النظام العام بتشجيع من القطعات العسكرية الأمريكية التي انتشرت في مختلف مفاصل الحياة وفي جميع المناطق ،وان ذلك كان نتيجة رد فعل المواطنين لما كانوا يعانونه من حرمان ،وقد شجع ذلك السرّاق على أن ينتهزوا هذه الفرصة ، إلا أنه تبين أن السلب والنهب كان ليس هو الحالة الوحيدة التي تعرضت لها دوائر الدولة وإنما كان هناك أشخاص محترفون تسللوا إلى هذه الدوائر لحرق وسرقة الأضابير والتلاعب فيها بغية تسجيلها بأسمائهم أو بيعها للغير دون علم الدولة ،ويعاونهم على ذلك العديد من أصحاب النفوس الضعيفة من موظفي الدوائر ذات العلاقة.

لم يتوقف الأمرعند هذا الحد وإنما ازداد هذا العمل المشين في ضوء ضعف الأداء الحكومي والترهل غير الطبيعي الموجود في الدوائر،إضافة إلى العنف الطائفي الذي أصاب أغلب مفاصل الحياة.. وظهور عصابات قتل وخطف لكل من يقف بوجه هؤلاء الأشخاص ومنعهم من التلاعب بأموال الدولة التي أصبحت سائبة لا تستطيع الدوائر أن تمنعهم من تحقيق مآربهم الخسيسة،وبذلك ينطبق القول المأثور (المال السائب عرضة للسرقة) على الدوائر الحكومية ، إننا إذ نشدّ من أزر مجلس الوزراء بقراره هذا، فإن خبرتنا في مجال العقارات الممتدة لعشرات السنين قد كونت لدينا خزينا متراكما من المعلومات وأعطتنا صورة واضحة عن الكثير من المخالفات التي ارتكبتها جهات ،ومنها حكومية للنيل من عقارات الدولة والتي هي بالأصل أموال الشعب ويجب المحافظة عليها ولا يتم التصرف فيها إلا وفق القانون تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. لهذا فإنني أضع النقاط الآتية أمام اللجنة المكلفة بمراجعة البيوعات العقارية التي جرت على عقارات الدولة منذ ٢٠٠٣/٤/٩ ولحد الآن لغرض أخذها بنظر الاعتبار عندما ترفع توصياتها للمراجع والتي نأمل منها أن تقترح مشروع قانون لمعالجة جميع الحالات التي ستظهر لها حفاظاً على المال العام.. كما أدعو البرلمانيين من الآن إلى أن يتخلوا عن النظرة الضيقة والابتعاد عن الحزبية والمحاصصة المقيتة و المصالح الشخصية الضيقة عندما يعرض عليهم مشروع القانون والتصويت عليه فوراً،والنقاط هي:

١- وجوب عدم بيع عقارات الدولة إلا لحالات تعرض على الأمانة العامة لمجلس الوزراء ولكل عقار على حدة ،وهذا يعني انه لايوجد إطلاق بالبيع مما يسهل على اللجنة حصر العقارات المبيعة.

٢- لا يوجد أي بيع لعقارات الدولة قبل عام ٢٠٠٦ ،وعليه فإن أي بيع قبل ذلك التاريخ يكون محل تدقيق.

٣- البيع الذي أجرته دوائر الدولة كان في الدوائر الآتية:-

أ. دائرة عقارات الدولة في وزارة المالية.

ب. أمانة بغداد.

جـ. جميع الدوائر البلدية في نواحي وأقضية بغداد والمحافظات.

٤- لا يجوز بيع العقار السكني(دار – شقة- قطعة أرض) إلا بالمزايدة العلنية وان الموظفين لا يجوز لهم الاشتراك بالمزايدة العلنية إلا إذا كان لا يمتلك هو أو زوجته قطعة أرض أو داراً سكنية وقت المزايدة ولم يسبق له الاستفادة من أي مشروع سكني.

٥- لا يجوز توزيع الأراضي السكنية إلا وفق السياسة الإسكانية للدولة وفق الشروط المبينة في (٤) أعلاه. إن أمانة بغداد والدوائر البلدية في الاقضية والنواحي هي وحدها التي توزع القطع السكنية على المواطنين والموظفين والشهداء والمفصولين السياسيين وفق الشروط المذكورة أيضا..أما إذا كان التوزيع من وزارة المالية فإن ذلك باطل ..كذلك الحال بالنسبة للأراضي التي خصصت لمختلف الهيئات والوزارات والدوائر لأغراض السكن .. لأن التوزيع منوط بالدوائر البلدية ومن أملاكها .

٦. البيع ببدل مناسب وبدون مزايدة محصور بدوائر الدولة المحمولة ذاتياً وفق المادة الحادية والعشرين أي من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة/١٩٨٦ المعدل وان أي بيع بدون مزايدة خلاف ذلك بعد باطلاً .

٧. قرارمجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٥٦ السنة /٢٠٠١ ملّك المتجاوزين الأراضي التي شيدوا عليها دوراً ضمن التصميم الأساسي لمدينة بغداد قبل نفاذه و يجب ألا يعتمد على أي تمليك صدر بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ،و الملاحظ أن هناك تجاوزات عديدة خاصة في مدينة بغداد يجري التمليك فيها لغاية الآن وإن مثل هذا التمليك هو من اختصاص الوحدات الإدارية (القائممقام).

٨. البيع ببدل مناسب للأوقاف لإنشاء جوامع وحسينيات فيه الكثير من المخالفات القانونية التي أضرّت بمصلحة الخزينة يمكن إيجازها بما يأتي:-

أ- إن بدلات البيع لم تسددها الأوقاف وإنما المتبرع.

ب- يجب أن يكون البيع لقطع الأراضي المخصصه لهذا الغرض حصراً.

ج- واقع الحال إن أغلب مقرات الحزب المنحل والجيش الشعبي وغيرهما قد تم بيعها بإضافة عبارة (إنشاء جامع –إنشاء حسينية). وهي مشيدة إما بنسبة ١٠٠٪ أو اقل بقليل ،وهذا لايجوز، والأدهى من ذلك إن البيع يتم على الأرض بمبلغ ١٠،٠٠٠ دينار / متر مربع رغم أن قيمتها تصل إلى أكثر من (١٠٠) مرة من سعرها الحقيقي أحيانا ،وان الضوابط المعمول بها هو قرار صادر من مجلس قيادة الثورة المنحل (غير ملغى لحد الآن) يشير إلى أن عبارة البدل المناسب يعني ٥٠٪ من البدل الحقيقي فأين نحن من هذه الخروقات علماً إن قيمة المنشآت لم تقدر رغم ارتفاع قيمتها.

٩ – لقد وصلت المخالفات في هذا الجانب أن احد المقار الحزبية السابقة مشيد عليها بنايتان شغلت إحداها من حسينية والثانية من إحدى الوحدات الإدارية في الدجيل والبنايتان مشيدتان على قطعة ارض واحدة بيعت الأرض للأوقاف بسعر الأرض فقط ولعموم القطعة وتركوا قيمة البناء كالعادة... والغريب بالأمر إن دائرة الأوقاف تطالب الوحدة الإدارية بالتخلية كون العقار أصبح عائداً لها.

١٠ – سيظهر للجنة أن هناك العديد من الأشخاص سواء كانوا شخصيات سياسية أو اجتماعية أو دينية قد ملكوا قطع أراض سكنية مختارة وبدون سند قانوني، وامتد هذا إلى أن مجلس الوزراء قد ملّك أراضي إلى أعضاء مجلس النواب والوزراء والوكلاء والمستشارين والمدراء العامين بمساحات مختلفة ،كان أقلها ٤٠٠ متر مربع للمدراء العامين في مواقع متميزة وليس من القطع المعدة للتوزيع وفق السياسة الإسكانية.

١١ – بالنسبة للفقرتين ٦ و ٧ فإن المادة ٣٥ من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة /١٩٨٦ المعدل أجازت لرئيس الجمهورية بيع أموال الدولة استثناءً من هذا القانون إلا أن ما ورد بهاتين الفقرتين لم يراع هذه المادة.

١٢- من شروط بيع الوحدات السكنية كما ذكرت آنفا ألا يكون من ستباع له الوحدات السكنية يمتلك قطعه ارض أو وحدة سكنية على وجه الاستقلال ، لكن الذي حصل إن مجلس الوزراء قرر تمليك العمارات السكنية العائدة لديوان الرئاسة المنحل لمن خصصت لهم أو الشاغليها دون أن تراعى المادة (٣٥) من القانون آنف الذكر أو يراعى التأكد من عدم امتلاك المشمولين أو استفادتهم من المشاريع الإسكانية للدولة سابقاً أوحالياً..

وما يؤكد هذا الكلام أن منتسبي الرئاسات الذين ملّكت لهم شقق سكنية قد وزعت عليهم قطع أراض سكنية في آن واحد (وهذا يشمل قسماً منهم وليس جميعهم) بالاضافة إلى ان دائرة عقارات الدولة أجّرت إحدى دور رموز النظام السابق (المحجوزة) وببدل إيجار بخس وخارج سياقات المزايدة علاوة على الامتيازات أعلاه وبحيلة قانونية وهي (أجر مثل) .وعليه فإننا ندعو من الآن إلى أن يصدر توجيه أو تشريع عاجل بإيقاف التعامل بصيغة أجر المثل للعقارات العائدة للدولة .

١٣. تقوم دائرة عقارات الدولة التصرف بالأموال المحجوزة خارج السياقات المعمول بها والمنصوص عليها في نظام إدارة الأموال المحجوزة والتي تتضمن أن يتم التعامل بها إيجارا وفق القوانين النافذة (قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ العدل) .. وان ما موجود حالياً هو إيجارها بدون مزايدة .. وببدل إيجار بخس لا يمثل ثلث أو ربع واقع الحال، وبطرق ملتوية.

١٤. قامت بعض الدوائر الدولة ببيع مجموعة من العقارات لا ينبغي أن تبيعها لعدم وجود مسوغ مقنع كونها شيدت لأغراض الدولة ومشاريعها وخدماتها ،وعليه أدعو اللجنة التي ستكلف بالمراجعة إلى التحقق من أسماء من اشتروا هذه العقارات بالمزايدة العلنية الشكلية حيث ستجدهم حتماً من المسؤولين بالدولة ،ولايوجد أي مواطن عادي يسمحُ لهُ دخول مثل هكذا مزايدات .. وأعتقد أن في ملفات المفتشين العموميين لوزارات المالية والبلديات وأمانة بغداد الكثير من هذه الحالات ،ولعل الإجراءات التي اتخذتها مديرية التسجيل العقاري العامة بإغلاق عدد من دوائر التسجيل العقاري بين الحين والآخر دليل آخر على هذه الخروقات ،و قد تعثر اللجنة على عينة أخرى وهي قيام بعض الدوائر بإجراء عمل بيع أصولية إلا أنها خارج الصلاحية ،أي لم تستحصل الموافقات من المراجع المخولة. وختاماً نتمنى أن توفق اللجنة في تحقيق المهنية التي شكلت من أجلها بغية إرساء دعائم دولة القانون.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح